كم واستعمالاتها فى اللغة العربية

إعداد الدكتورة
هالة محمد أحمد الهابط
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنات بالاسكندرية

مُقَدِّمَة:

الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولم يستنجح بأجمل من صنعه مرام، جاعل الحمد مفتتح قرآنه، وآخر دعوى أهل جناته.

أحمده فكم أسبغ علينا من نعمه، وكم وهبنا من فضله.

وأصلى وأسلم على سيدنا محمد الذى وهبه ربه جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه الذى صفا ضميرهم، وصدق فى الحق لسانهم.

أما بعد:

فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح؛ ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به حديث نبيه المرسل؛ إذ هما وسيلة النجاة، وهو علم العربية.

واستجابة لهذا المطلب، وتحصيلاً لهذا المقصد، وحباً فى الدين والصعود إلى سفينة النجاة آثرت الغوص فى بحر هذه اللغة؛ أستخرج من كنوزها، فتعلقت بكنز منه كبر علىّ حمله وجمعه فآثرت أن أخلص إلى بعضه.

فنظرت إلى كنايات العدد واشتقت للحديث عنه فوجدت أن اتفرغ لدراسة جزء منه وإفراده بالبحث وجمع شتاته وإجلاء الفهم عن محتوياته حتى يكون التعبير فيه أدق، والفهم إليه أسرع؛ فتكلمت عن "كم" وأحكامها عند النحاة.

وبعد مطالعة كتب النحو القديم منها والحديث جاءت خطة البحث فى هذا الموضوع على النحو التالى:

اشتمل هذا البحث بعد المقدمة على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة:

أما التمهيد فقد تعرضت فيه لكنايات العدد بوجه عام ومنها "كم".

الفصل الأول ماهيـة "كم" وأقسامها ويشتمل على مبحثين:

المبـحث الأول: ماهية "كم".

المبحث الثانى: أقسـام "كم".

الفصل الثانى: أحكام "كم" ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أحكام كم الاستفهامية.

المبحث الثانى: أحكام كم الخبرية.

الفصل الثالث: تمييز كم وأحكامه ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تمييز كم الاستفهامية.

المبحث الثانى: تمـييز كم الخبريـة.

المبحث الثالث: حكم الفصل بين كم وتمييزها ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الفصل بين حكم الاستفهامية وتمييزها.

المطلب الثانى: الفصل بين حكم الخبرية وتمييزها.

الفصل الرابع: الاتفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية، وكم الخبرية.

الخـاتمـة وضمنتها أهم نتائج البحث.

تمهيـــد:

العدد عند استعماله منه ما هو صريح نحو: ثلاثة، وأربعة، وخمسة .. ومنه ما هو مبهم أى غير محدد قل ذلك أو كثر وهو ما يسمى باسم كنايات العدد وهى: كم، وكأين، وكذا، وبضع وغيرها.

أولاً: الكنـاية:

ومعناها التورية عن الشئ، بأن يعبر عنه بغير اسمه، لسبب بلاغى ولذلك يعرفها الخطيب القزوينى بأنها: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ، كقولك: "فلان طويل النجادِ. أى طويل القامة، و"فلانه نؤوم الضحى" أى مرفهة مخدومة، غير محتاجة إلى السعى بنفسها فى إصلاح المهمات، وذلك أن وقت الضحى وقت سعى نساء العرب فى أمر المعاش وكفاية أسبابه، وتحصيل ما يحتاج إليه فى تهيئة المتناولات، وتدبير إصلاحها؛ فلا تتام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها فى السعى لذلك، ولا يمتنع أن يراد من ذلك طول النّجاد والنوم فى الضحى، من غير تأويل(١).

ثانياً: العـدد:

العدد لغة: العدّ وهو إحصاء الشئ عَدّه يعدّه عَدّاً وتعداداً وعَدّة وعَدّده، والعدد: مقدار ما يُعدُّ ومبلغه والجمع أعداد(٢).

---

(١) الإيضاح فى علوم البلاغة المعانى والبيان والبديع للخطيب القزوينى ص ١٨٣ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغه د/ عبد العال الصعيدى ١٥٠/٣.

(٢) لسان العرب ٢٨٣٢/٤: ٢٨٣٣، القاموس المحيط ٣٢٤/١ مادة عدد.

يقول ابن هشام: العدد فى أصل اللغة اسم للشئ المعدود، كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط؛ بدليل قوله تعالى: "**كم لبثتم فى الأرض عدد سنين**[1]" والمراد به هنا الألفاظ التى تعَدُّ بها الأشياء[2].

واصطلاحاً: عرفه النحاه بعدة تعريفات تدور جميعها حول معنى واحد وهو الاختصاص بالمتعدد، وإن اختلفت التعريفات بعضها عن بعض فى الألفاظ.

فـ عرفه ابن الحاجب فى كافيته بأنه "ما وضع لكمية آحاد الأشياء"[3].

ووضحه الرضى فى شرحه على الكافية بقوله: مقصوده تحديد ألفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشئ عده المعين لأن الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين ... وقوله "آحاد" جمع واحد فينبغى أن لا يكون واحد واثنان من ألفاظ العدد، لأن واحداً لم يوضع لكمية آحاد الأشياء لأنه لا يقال كم درهماً عندك؛ فتقول واحد فليس هنا آحاد الأشياء، وكذا إذا قلت اثنان فى جواب كم درهماً ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان لأنهما وضعا لكمية الشئ أيضاً .. .. ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان، ولم يخرج واحد واثنان .. ويجوز أن يقال ما وضع للكمية فحسب، ولا خلاف عند النحاة أن لفظ واحد واثنان من أسماء العدد، وعند الحساب ليس الواحد من العدد، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد، ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد، قالوا لأن الفرد الأول أى الواحد ليس بعدد، فكذا ينبغى أن يكون الزوج الأول والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد

---

(١) سورة المؤمنين من الآية ١١٢.
(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٥٧.
(٣) كافية ابن الحاجب ١٤٥/٢.

فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائداً على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لأنه زائد عليه وعلى تفسير النحاة أى الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان(١).

وعرفه الشيخ خالد الأزهرى بقوله: ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب، ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد، لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا، والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود كما يقال للفظ الدال على الجماعة(٢).

ووافقه كثير من النحويين منهم: الصبان(٣).

والمراد بالمساواة أن كل عدد، يحيط به طرفان؛ هما عدد قبله، وعدد بعده ويسميان "الحاشيتين" وأن مقدار العدد يساوى نصف مجموع الحاشيتين وذلك لأن الحاشية التى قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التى بعده، وهذا معنى التقابل بينهما.

فالعدد ثمانية مثلاً حاشيته العليا، أى الكبرى، تسعة، وحاشيته السفلى، أى الصغرى، سبعة، فمجموعهما ستة عشر، وهما يحيطان به، فمقداره يساوى نصف مجموعهما، أى: أن ثمانية يساوى نصف مجموع السبعة والتسعة: $٨ = \frac{٧+٩}{٢}$. والعدد "ستة" له حاشيتان؛ العليا: سبعة، والسفلى: خمسة،

(١) شرح الكافية للرضى ١٤٥/٢: ١٤٦.
(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢٦٩/٢.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ٦١/٤.

ومقداره يساوى نصف مجموعهما معاً أى: أن ستة يساوى نصف مجموعة السبعة والخمسة، ٦ = $\frac{٧+٥}{٢}$ وهكذا ولا حاجة لشئ من هذا التعريف(١).

وعلى هذين التعريفين لا يكون الواحد من العدد وذلك لاعتمادها على كون العدد اسماً للمعدود الذى هو متعدد فى ذاته والواحد ليس كذلك، لأنه غير متعدد فى ذاته، وإن كان يرى بعض النحاة إنه من المتعدد وذلك لأنه الأصل المبنى منه ويبعد أن يكون أصل الشئ ليس منه ولأن له كمية فى نفسه فإنه إذا قيل: كم عندك صح أن يقال فى الجواب واحد كما يقال ثلاثة وغيرها(٢).

وجعلت كم وأخواتها كنايات للعدد وسميت بذلك: لأن كل واحدة منها تكنى بها عن معدود، أى يرمز بها إلى معدود، ويراد منها ذلك المعدود؛ فهو مدلولها، وهى الرمز الدال عليه، فكما أن كلمة: محمد، أو على، أو صالح .. هى الدالة، ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة للكل، كذلك هذه الكنايات هى الدال ومدلولها معدود، ولكنه معدود مبهم فليس معيناً ولا مشخصاً كدلالات الأعلام(٣).

(١) النحو الوافى ٥١٧/٤.
(٢) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى ص ٥٤٠ : ٥٤١.
(٣) النحو الوافى ٥٦٨/٤.

الفصل الأول: ماهية كم وأقسامها

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية "كم".
- المبحث الثانى: أقسام "كم".

المبحث الأول: ماهية (كم)

اختلف النحاة فى "كم" هل هى مفردة أم مركبة وذلك على مذهبين:

- **المذهب الأول:** أن "كم" مركبة من الكاف و"ما" الاستفهامية مثل "لِم" فى الاستفهام وإليه ذهب الكوفيون.
- **المذهب الثانى:** أنها مفردة لأن هذا هو الأصل وإليه ذهب البصريون.

وقد وضح هذا الخلاف الأنبارى فى كتابه الأنصاف فقال: ذهب الكوفيون إلى أن "كَمْ" مركبة. وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كم "ما" زيدت عليها الكاف؛ لأن العرب قد تصل الحرف فى أوله وآخره؛ فما وصلته فى أوله نحو: "هذا، وهذاك" وما وصلته فى آخره نحو قوله تعالى: "**إما تُرِيَنّى ما يوعدون**"[1] فكذلك ها هنا: زادوا الكاف على "ما" فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال فى "كم مالك": كما مالك، إلا أنه لما كثرت فى كلامهم، وجرت على ألسنتهم؛ حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها، كما فعلوا فى "لِم" فصار "كم مالك، والمعنى: كأى شئ مالك من الأعداد، والدليل على ذلك قولهم "كأيّن من رجل رأيت" أى: كم من رجل رأيت، ونظير كم "لِمَ".

(١) سورة المؤمنون من الآية ٩٣.

فإن الأصل في لِمَ "ما" زيدت عليها اللام، فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها، فقالوا: لِمْ فعلت كذا قال الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمْ أسلمتنى لهموم طارقات وذكر

وقال الآخر:

يا أسَدىُّ لِمْ أكلته لَمَهْ ☆☆☆ لو خافك الله عليه حرّمه
فما قربت لحمه ولا دمه

وزيادة الكاف كثيرة قال الله تعالى: "ليس كمثله شئ"(١).

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عُهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة.

وقد أجاب البصريون على قول الكوفيين "إن الأصل فى كم ما زيدت عليها الكاف" بأننا لا نسلم، فإن هذا دعوى من غير دليل ولا معنى.

وعن قولهم "إن العرب قد تصل الحرف فى أوله نحو هذا" بأن هذا إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دل عليه، فبقينا فيما عداه على الأصل، ولا يدخل هذا فى القياس فيقاس عليه.

(١) سورة الشورى من الآية ١١.

وقولهم "كان الأصل أن يقال فى كم مالك: كما مالك، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم، كما فعلوا ذلك فى لِمَ".

بأننا لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم فى "لِمَ" فى اختيار الكلام. وإنما يجوز ذلك فى الضرورة؛ فلا يكون فيه حجة، قال الشاعر:

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتنى ☆☆☆ لهموم طارقات وذكر

وكما قال الآخر:

يا أسَدِىُّ لِمْ اكلته لِمهْ

فسكن "لم" للضرورة، تشبيهاً لها بما يجئ من الحروف على حرفين الثانى منهما ساكن؛ فلا يكون فيه حجة، ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كلِمَ لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل فى لم فيقال: كما مالك، كما يقال: لِما فعلت، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز فى لِمَ فيقال: كَمَ مالك، كما يجوز لِمَ فعلت(١).

وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال: كَمَهْ، كما يجوز فى لِمَ هاء الوقف فيقال: لِمَهْ، فلما لم يجز ذلك دل على الفرق بينهما.

وقولهم: بزيادة الكاف كما فى قوله تعالى "ليس كمثله شئ"(٢). بأننا لا نسلم أن الكاف فيه زائدة، لأن "مثله" ها هنا بمعنى هو، فكأنه قال ليس كـ هو شئ والمثل يطلق فى كلام العرب ويراد به ذات الشئ يقول الرجل

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢٩٨/١: ٣٠١.
(٢) سورة الشورى الآية (١١).

منهم: مثلى لا يفعل هذا، أى أنا لا أفعل هذا، ومثلى لا يقبل من مثلك، أى أنا لا أقبل منك.

قال الشاعر:

يا عاذلى دَعْنى من عذلكا *** مثلى لا يقبل من مثلكا

أى: أنا لا أقبل منك، ثم لم قلنا إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع، لأن دخول الكاف ها هنا كخروجها، ألا ترى أن معنى "ليس كمثله شئ، ومعنى ليس مثله شئ" واحد.

بخلاف الكاف فى "كم" فإن الكاف فى لم ليس دخولها كخروجها، بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها، ألا ترى أن قولك "ما مالك" لا يفيد ما يفيد قولك "كم مالك" فدل على الفرق بينهما[١].

فهى اسم لعدد مبهم الجنس[٢] والمقدار[٣].

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٠١/١: ٣٠٣، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٦/٢ ارتشاف الضرب ٣٧٧/١.

(٢) مبهم الجنس: لا يدرى مدلولها أهو رجل أم دينار أم غير ذلك.

(٣) مبهم المقدار: لا يدرى أثلاثة أم أربعة.
وابهام الجنس هذا يزول بسبب التمييز تقول فى الاستفهام كم مجلداً فى المكتبة وفى الإخبار كم مجلدٍ فى المكتبة فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز.
بينما إبهام المقدار يزول بسبب ما ولى التمييز من بدل.
وقد اختلف فى حقيقة الابهام أهو لدى المتكلم أم لدى السامع؟
قال الصبان: قال البعض أى عند المتكلم ويبين ابهام الأول بالتمييز وابهام الثانى بالبدل التفصيلى نحو: كم عبداً ملكت عشرين أم ثلاثين وفيه نظر من وجهين:
الأول: أن دعوى ابهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل أنه الآتى بالتمييز ودعوى ابهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضاً كما هو ظاهر ولو جعل ابهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعد كم لكان صحيحاً.
الثانى: أى دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلى بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا ويتعين فيها بالجواب. =

المبحث الثانى: أقسام "كم".

تنقسم "كم" إلى استفهامية، وخبرية.

أولاً: كم الاستفهاميه:

كم الاستفهامية أداة استفهام بمعنى أن عدد قليلاً كان أو كثيراً

قال فى الكتاب "اعلم أن لكم موضعين: فأحدهما الاستفهام هو الحرف المستفهم به بمنزله كيف أين[1].

وتستعمل فى السؤال عن عدد مجهول الجنس والكمية معاً.

ثانياً: كم الخبرية:

كم الخبرية تستعمل للعدد الكثير بمنزلة "رُبّ".

قال سيبويه فى الكتاب "والموضع الآخر ومعناها معنى "رُبّ"[2].

وقال أيضاً: "واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم، ورُب غير اسم، بمنزله مِنْ والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضل منك، تجعله خبركم " "[3].

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٧٩/٤.
يراجع شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٧٣٩، أوضح المسالك على ألفيه ابن مالك ٢٦٤/٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢.
شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ٣٨٣/٢، حاشية الصبان ٧٩/٤.

(١) الكتاب ١٥٦/٢، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ٣٦٤/٤ التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٨٣/٢.

(٢) الكتاب ١٥٦/٢.

(٣) الكتاب ١٦١/٢.

فقد أفاد سيبويه في هذا النص أنها بمنزله رُبّ وإن كانت رُبَّ حرف يفيد التقليل وكم اسم يفيد التكثير فإن ذلك من باب الحمل على النقيض[١]، لأن الشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره[٢].

وقال المبرد "فأما "كم" التي تقع خبراً فمعناها: معنى "رُبّ" إلا أنها اسم، و"رُبّ" حرف وذلك قولك: كم رجل قد رأيته أفضل من زيد. إن جعلت (قد رأيته) الخبر، وإن جعلت (قدرأيته) من نعت الرجل قلت: أفضلُ من زيد رفعت (أفضل) لأنك جعلت (أفضل) خبراً عن (كم) لأن (كم) اسم مبتدأ.

فأما "رُبّ" إذا قلت: رُبّ رجل أفضلُ منك فلا يكون له الخبر، لأنها حرف خفض و"كم" لا تكون إلا اسماً"[٣].

وهذا ما سار عليه عامة النحاة.

وهي أداة للإخبار عن معدود كثير مجهول الجنس والكمية[٤].

---

(١) أسرار العربية للأنباري ص ٢١٤.

(٢) وهذا النوع من الحمل إنما يلجأ إليه عند عدم وجود الدليل قال ابن جني في باب عدم النظير. "ألا ترى إلى عَزْويتِ لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير، فمنعت من أن يكون (فِعْويلا) لما لم تجد له نظيرا، وحملته على (فعليت) لوجود النظير وهو عفريت، ونفريت: الخصائص لابن جني ١٩٨/١.
وإن قام الدليل فلا حاجة إلى الاتيان به؛ لأن الاتيان به قيام الدليل للأنس به لا حاجة إليه.
قال ابن جني "فإن ضامّ الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك، وهذا كنون عنتر. فالدليل يقضي بكونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين جعفر والمثال معك وهو فعلل الخصائص ١٩٩/١.

(٣) المقتضب ٥٧/٣.

(٤) فكلمة "كم" وحدها قبل وضعها في شئ من الكلام مبهمة لا تدل على حقيقة المعدود وجنسه ولا على مقداره إذ لا يدرى السامع المراد أهو كم يوم أم كم رجل، وكذلك لا يدرى أهو كثير أم قليل فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال ذلك الإبهام وبين حقيقة الجنس ووضح كميته بما يدل على أنها كثيرة فكأنه يقول: مرات كثيرة - إساءات كثيرة. إخوان كثيرون. فاستعمالها لإرادة الافتخار والتكثير.
النحو الوافي ٥٧٢/٤.

الفصل الثانى: أحكام (كم)

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: أحكام "كم" الاستفهامية.
- المبحث الثانى: أقسام "كم" الخبرية.

المبحث الأول: أحكام (كم الاستفهامية)

ذكر النحاة عدة أحكام تلزم كم الاستفهامية وهى على النحو التالى:

الحكم الأول: إنها اسم

والدليل على إنها اسم صحة الإسناد إليها، وعودة الضمير عليها نحو: كم رجلاً عندك، ودخول حرف الجر عليها نحو: بكم رجلاً مررت والإضافة إليها نحو: غلام كم رجلاً مررت[١].

الحكم الثانى: إنها مبنية على السكون وتكون فى محل رفع أو نصب أو جر.

ولعل السبب فى بنائها هو تضمنها معنى الحرف ووقوعها موقعه، فإذا قلت كم غلاماً لك، أو كم مالك، فمعناه أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد .. فأغنت كم عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد[٢].

ثم لزمت البناء على السكون نظراً إلى أنه هو الأصل فى البناء وتكون فى محل رفع كما فى الحالات الآتية:

١ - إذا لم يقع بعدها فعل نحو قولك: كم رجلاً فى الدار[٣].

٢ - إذا وقع بعدها فعل لازم نحو: كم رجلاً قام.

٣ - إذا وقع بعدها فعل متعد رافع لضمير "كم" نحو: كم رجلاً ضرب عمراً.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢.
(٢) أسرار العربية للأنبارى ص ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٤.
(٣) "كم" استفهامية مبنية على السكون فى محل رفع مبتدأ ورجلاً: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة.
فى الدار: جار ومجرور متعلق بخبر "كم" المحذوف وتقديره موجود.

٤ – إذا وقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير "كم" نحو: كم رجلاً ضرب أخوه بكراً.

٥ – إذا وقع بعدها فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى مفعوله نحو: كم رجلاً ضرب زيد عمراً أمامه وهو غير ضميركم".

وتكون فى محل نصب إذا لم يتقدمها حرف جر ولا مضاف وكانت كنايه عن مصدر (حدث) أو ظرف، فإذا كانت كناية عن مصدر فهى مفعول مطلق نحو: كم ضربة ضربت[1]، وإن كانت كناية عن ظرف فهى مفعول فيه نحو: كم يوماً صمت؟ كم ميلاً مشيت؟ وكذلك إذا جاء بعدها فعل متعد لم يستوف مفعوله.

نحو: كم كتاباً قرأت؟

وتكون محتملة الأمرين (الرفع على الابتداء، والنصب على المفعولية) إذا وليها فعل متعد مستوفى مفعوله وهو ضمير عائد على كم نحو: كم رجلاً ضربته[2] حينئذ يكون من باب الاشتغال، فيجوز إعراب "كم" مبتدأ وخبره الجملة التى بعده، ويجوز إعرابها مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور.

وتكون فى محل جر إذا سبقها حرف جر نحو: بكم رجلاً مررت أو مضاف نحو: غلام كم رجلاً عندك، ونحو: رزق كم رجلاً أطلقت: فرزق

---

(١) فـ "كم" استفهامية مبنية على السكون فى محل نصب مفعول مطلق ضربة: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. ضربت فعل ماضى مبنى على السكون لاتصاله بتاء الفاعل.

(٢) فـ "كم" استفهامية مبنية على السكون فى محل رفع مبتدأ
رجلاً تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحه
ضربته. فعل ماضى مبنى على السكون لاتصاله بتاء الفاعل والهاء ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به والجملة الفعلية "ضربته" فى محل رفع خبر.

منصوب على أنه مفعول، أطلقت وهو مضاف إلى "كم" والتقدير أرزق عشرين رجلاً أطلقت[١].

الحكم الثالث: إن لها الصدارة فى الكلام وذلك لأنها استفهامية والاستفهام له صدر الكلام.

قال ابن الأنبارى "فإن قيل: فلم وجب أن تقع "كم" فى صدر الكلام قيل؛ لأنها إن كانت استفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام[٢].

الحكم الرابع: لفظها مفرد مذكر دائماً ولكن مدلولها الذى يصدق عليه معناها قد يكون كذلك وقد يكون غير ذلك ومن ثم يجوز عودة الضمير عليها إما مفرداً مذكراً مراعاة للفظ، وإما مطابقاً للمعنى المراد منها.

تقول فى السؤال عن المفرد المذكر "كم رجلاً جاءك بإفراد الضمير وتذكيره حملاً على اللفظ، وعن مثناه كم جاءاك، وعن جمعه كم جاءوك.

وتقول فى السؤال عن المفردة المؤنثة كم امراة جاءتك، وعن مثناه كم امرأة جاءتاك، وعن جمعه كم امرأة جئنك.

فيجوز حينئذ رد الضمير إلى اللفظ أو إلى المعنى[٣].

الحكم الخامس: تحتاج إلى جواب ويكون جوابها بتعيين العدد المستفهم عنه.

قال أبو حيان:

---

(١) المفصل فى صنعه الإعراب لابن جنى ٢٢٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٤: ١٢٨، شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢، ٤٢٢، ارتشاف الضرب ٣٨٤/١: ٣٨٥، النحو الوافى ٥٦٩/٤.

(٢) أسرار العربية ص ٢١٤.

(٣) الإيضاح بشرح المقتصد ٧٤٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٤: ١٣٣.

"وكم" الاستفهامية تقتضي جواباً تقول: كم ردهما مالك فتقول: ثلاثون أو أربعون، وإذا أبدل منها أعيد مع البدل همزة الاستفهام نحو: كم درهماً مالك أثلاثون أم أربعون[١].

ثم إن الأجود في جوابها أن يجئ على حسب موضعها من الإعراب، فيكون مرفوعاً إن كان موضعها رفعاً نحو أن يقال كم مالك فتقول ثلاثون ديناراً ويكون منصوباً إن كان موضعها نصباً نحو. كم انفقت فتقول ثلاثين ديناراً، ويكون مجروراً إن كان موضعها جراً كأن يقال لك بكم اشتريت هذا الثوب فتقول بثلاثين ديناراً، ويجور أن يؤتى به مرفوعاً في جميع الأحوال[٢].

الحكم السادس: تفتقر إلى تمييز يكون مفرداً منصوباً كمميز عشرين وأخواته إلى التسعين وهو نفس مميز العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة وتسعين[٣].

قال ابن مالك:

مَيِّز في الاستفهام كم بمثل ما ☆☆☆ مَيِّزت عشرين ككم شخصاً سما

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٧٩/١.

(٢) عُدّه السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٦٩/٤: ٢٧٠.
تمييز هذه الأعداد مفرد منصوب.

(٣) الكتاب ١٥٧/٢، الأصول في النحو ٣١٥/١.
قال تعالى "إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيتُ أحد عشر كوكبا" سورة يوسف من الآية "٤".
وقوله أيضا: "وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة" سورة ص الآية ٢٣.
قال ابن مالك" وميِّز العشرين للتسعينا *** بواحد كأربعين حينا
وميِّزوا مركبًا بمثل ما *** مير عشرون فسوِّينهما

وقد علل ابن الانبارى لتمييز "كم" الاستفهامية بالإفراد

قال فى أسرار العربية "إذا كانت استفهامية حملت على عدد ينصب ما بعده، وذلك لا يبين إلا بالمفرد النكرة نحو أحد عشر رجلاً، وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجز أن تبين إلا بالمفرد النكرة"(١).

كما علل للنصب حيث قال: "وإنما جعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لأن المستفهم يسأل عن عددٍ كثير وقليل، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام منصوبا(٢).

قال ابن جنى "فالاستفهامية تنصب مميزها مفرداً كمميز أحد عشر تقول كم رجلاً عندك كما تقول أحد عشر رجلاً(٣).

(١) اسرار العربية ص ٢١٦.
(٢) أسرار العربية ص ٢١٥، اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٣١٥/١.
(٣) المفصل فى صنعة الإعراب ٢٢٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢.

المبحث الثانى: أحكام (كم) الخبرية

ذكر النحاة عدة أحكام تلزم كم الخبرية وهى على النحو التالى:-

الحكم الأول: إنها اسم:

والدليل على ذلك صحته عودة الضمير إليها إما مفرداً مذكراً مراعاة للفظ وإما مطابقاً لمعناها، مراعاة للمراد من مدلولها والأفصح مراعاة تمييزها نحو: كم رفاق نفع، أو نفعوا.

ومن مراعاة التمييز قول الشاعر:

كم أناس فى نعيم عُمّروا ☆☆☆ فى ذرا ملك تعالى فبسق
سكت الدهر زماناً عنهمو ☆☆☆ ثم أبكاهم دماً حين نطق[1]

الحكم الثانى: إنها مبنية على السكون فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب حاجة الجملة.

ولعل السبب فى بنائها هو مشابهتها الحرف لفظاً فى الوضع على حرفين وفى المعنى مشابهتها رُبّ فى الدلالة على التكثير.

قال ابن يعيش "وإذا كانت خبراً فهى مبنية أيضاً لأنها بلفظ الاستفهامية وتقع فى الخبر موقع رُبّ و"رُبّ " حرف فضارعتها "كم" فى الخبر فبنيت كبنائها والمراد بمضارعتها لها أن "رُبّ " لتقليل الجنس و"كم" فى الخبر

(١) النحو الوافى ٤/٥٧٣.

لتكثيره وكل جنس فيه قليل وكثير فالكثير مركب من القليل والقليل بعض الكثير فهما شريكان لذلك"[١].

ثم إنها بنيت على السكون نظراً إلى أن أصل البناء على الوقف وهى لا تختلف عن كم الاستفهامية فى إعرابها المحلى وإن اختلفتا فى المعنى والتمييز[٢].

الحكم الثالث: أن لها الصدارة فى الكلام إلا إذا جرت بحرف نحو: بكم درهم اشتريت أو أضيفت نحو: غلام كم رجل بعت.

ولعل السبب فى وجوب صدارتها فى الكلام هو مجيئها نقيضه لـ "رُبَّ" ورُبَّ معناها التقليل، والتقليل مضارع للنفى والنفى له صدر الكلام كالاستفهام[٣].

الحكم الرابع: إنها تفتقر إلى تمييز لإزالة إبهامها وذلك لكونها تدل على عدد مبهم الجنس والمقدار يكون مفرداً مجروراً كمميز المائة[٤] تقول: كم كتاب قرأت كما تقول مائة كتاب قرأت، أو جمعاً مجروراً كمميز الثلاثة إلى العشرة[٥] تقول: كم كتب قرأت كما تقول عشرة كتب قرأت.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٥: ١٢٦.
(٢) يراجع الحكم الثانى لـ "كم" الاستفهامية.
(٣) أسرار العربية ص ٢١٤.
(٤) مميز المائة يكون مفرداً مجروراً بالإضافة نحو: قرأت مائة كتابٍ قال تعالى "مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبةٍ أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبةٍ والله يضاعف لمن يشاء"، سورة البقرة الآية ٢٦١.
(٥) مميز الثلاثة إلى العشرة يكون جمعاً مجروراً بالإضافة دائماً نحو: أربعة رجال عشر سنين، خمس هندات نحو قوله تعالى "سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً فترى القوم فيها صرعى" سورة الحاقة الآية "٧".
ونحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "خمس صلوات فى اليوم والليلة". -

أى يكون مجروراً دائماً[1] سواء فى الإفراد أو الجمع، وذلك بإضافة كم إلى تمييزها وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله.

وَاسْتَعِملَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ ☆☆☆ أو مِئَةٍ كَكَمْ رجالٍ أو مَرَهْ

قال سيبويه "واعلم أن "كم" فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتى درهم، فانجر الدرهم؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رُبَّ وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب.

فإن قال قائل: ما شأنها فى الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون .. .. وجعلت فى الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجر ما بعدها، كما جرت هذه الحروف ما بعدها. فجاز ذا فى كم حين الموضعان، كما جاز فى الأسماء المنصرفة التى هى العدد[2].

الحكم الخامس: إنها تختص بالزمن الماضى كـ "رُبَّ" بجامع التكثير فيهما فلا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رُبَّ غلمان سأملكهم؛ لأن الذى مضى قد بان جنسه ومقداره فيمكن الحكم عليه بالكثرة، أما الذى لم يمض مجهول الجنس والمقدار غالباً ومن ثم كان الدافع إلى استعمالها هو الافتخار والمدح بكثرة شئ محبوب معلوم أو الذم بكثرة شئ معيب.

- أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه كتاب الايمان باب الصلوات التى هى احد اركان الإسلام ١٩٨/١، سنن النسائى كتاب الصلاة حديث رقم ٤٥٤.

(١) قال العكبرى: "لأنها اسم بُيِّن بعدد مجرور فكان هو الجار كـ "مائة رجل" ونحوه. اللباب فى علل البناء والإعراب ٣١٦/١.

(٢) الكتاب ١٦١/٢.

الحكم السادس: أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لأن البدل خبرى كالمبدل منه وهو كم الخبرية والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام تقول: كم رجال فى الدار عشرون بل ثلاثون.

الحكم السابع: إن المتكلم بها لا يحتاج جواباً من السامع، لأنه مخبر غير مستخبر.

الحكم الثامن: إن المتكلم بها يتعرض للتصديق والتكذيب، لأنه مخبر والخبر عرضه لأن يصدقه السامع أو يكذبه[1].

(١) النحو الوافى ٤/٥٧٣: ٥٧٧، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/٢٦٤: ٢٧٠.

الفصل الثالث: تمييز كم وأحكامه

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** تمييز "كم" الاستفهامية.
- **المبحث الثانى:** تمييز "كم" الخبرية.
- **المبحث الثالث:** الفصل بين كم وتمييزها ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها.

المطلب الثانى: الفصل بين كم الخبرية وتمييزها.

المبحث الأول: تمييز "كم" الاستفهامية

عرفنا فيما سبق أن من أحكام "كم" الاستفهامية احتياجها إلى تمييز لكونها تدل على عدد مبهم الجنس والمقدار وتمييزها كتمييز العشرين وأخواتها أى يكون مفرداً منصوباً، وهنا أقوم بعرض الحديث عن الإفراد، والنصب كل على حده.

أولاً: تمييز "كم" الاستفهامية من حيث الإفراد

اختلف النحاة فى تمييز "كم" الاستفهامية من حيث لزوم الإفراد وغيره على ثلاثة مذاهب:

- **المذهب الأول:** لزوم إفراده مطلقاً سواء أريد به الأصناف أو لا نحو: كم عبداً ملكت وهو مذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه[1].
- **المذهب الثانى:** جواز جمعه مطلقاً نحو: كم عبيداً ملكت، كم غلماناً لك، كم شهوداً لك وهو مذهب الكوفيين.
- **المذهب الثالث:** جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك إن أردت أصنافاً من الغلمان تريد كم عندك من هذه الأصناف وإلا فلا وهو مذهب الأخفش.

ومن خلال هذه المذاهب يمكن ترجيح المذهب الأول وهو مذهب جمهور البصريين، وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً لذا جعلوا عبيداً فى كم عبيداً ملكت حالاً والتمييز محذوف أى كم نفساً ملكت

(١) الكتاب ١٥٧/٢ : ١٥٩.

حالة كونهم عبيداً، وكذلك فى كم غلمانـاً لـك إذ التقديـر كـم نفسـاً اسـتقروا لـك حالة كونهم عبيداً[١].

ثانياً: من حيث النصب:

اختلف النحاة فى الحكم الإعرابى لتمييز كم الاستفهامية وذلك على ثلاثة مذاهب:

- **المذهب الأول:** أن تمييز كم الاستفهامية لازم النصب مطلقاً وذلك للفرق بينها وبين كم الخبرية.
- **المذهب الثانى:** أن تمييز كم الاستفهامية ليس بلازم النصب بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبريـة وهـو مـا ذهـب إليـه الفـراء والزجـاج والفارسـى والسيرافى وعليه حمل قول الشاعر:

كـم عمـةٍ لـك يـا جريـر وخالـةٍ ☆☆☆ فدعاء قد حلبت علىّ عِشَارى[٢]

---

(١) الايضـاح وشـرحه المسـمى بـالمقتصد فـى شـرح الإيضـاح ٧٤٤/٢: ٧٤٦ التصريـح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢، همع الهوامع ٧٨/٤: ٧٩ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٨٣/٢.

(٢) قائله الفرزدق فى هجاء جرير انظر ديوانه ٤٥١/٢.
اللغـة:
فدعاء: المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة حلبها.
قال فى اللسان: الفدع. عوج وميل فى المفاصل كلها خلقـة أو داء كـأن المفـاصل قـد زالـت عن مواضعها لا يستطاع بسطها معه وأكثر ما يكون فـى الرّسـغ مـن اليـد والقـدم. اللسـان ٣٣٦٤/٥ مادة فدع.
عشارى: العشار جمع عشر وهو الناقة التى أتى عليها عشرة أشهر مـن زمـان حلبهـا وبـه فسر قوله تعالى "وإذا العشار عطلت" قال الفراء للعشار لُقّح الأبل عطلها أهلهـا لاشـتغالهم بأنفسهم ولا يعطلها قومها إلا فى حال القيامة وقيل العشار اسم يقع علـى النـوق حتـى ينتـج بعضها وبعضها ينتظر نتاجها ومنه قول الفرزدق. اللسان ٢٩٥٤/٤:.
الشاهد: فى قوله عمةٍ، خالةٍ بالجر على جواز جر تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريه بمعنى رُبّ. وذلك على اللغة المشهورة. =

• **المذهب الثالث:** أن تمييز كم الاستفهامية لازم النصب إذا لم يدخل على كم حرف جر. وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر فيقال: بكم درهماً اشتريت، بكم درهم اشتريت والنصب أرجح وهو المشهور لدى النحاة وعلى رأسهم سيبويه.

قال فى الكتاب "وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبنى؟ فقال القياس النصب وهو قول عامة الناس[1].

هذا وقد اختلف النحاة فى جر تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبرية على ثلاثة مذاهب.

المذهب الأول: يقول بعدم الجواز والمذهب الثانى يقول بالجواز والمذهب الثالث يقول بأنه: يجوز بشرط أن يدخل على "كم" حرف جر[2].

وإذا دخل على كم حرف جر اختلف النحاة فى جر التمييز وذلك على قولين:

• **القول الأول:** إن الجر فيه بمن مضمرة حذفت تخفيفاً وصار الحرف الداخل على كم عوضاً عنها وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

قال فى الكتاب.

وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبنى؟ فقال القياس النصب وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها

= وبالنصب على أنها استفهامية، وبالرفع، على أن المميز محذوف، والتقدير: كم مرة أو كم وقتاً. ويكون ارتفاع عمه على الابتداء لأنه وصف.

(١) الكتاب ٢/١٦٠.

(٢) همع الهوامع ٤/٧٩.

ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها"[١].

- **القول الثانى:** إن الجر فيه بالإضافة وهو اضافة كم إليه وبه قال الزجاج لكنه رُدّ بوجهين:

- **الوجه الأول:** إن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته وإليه ذهب ابن خروف[٢].

- **الوجه الثانى:** إن الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على "كم" فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة لكون الجر الداخل على "كم" عوضاً عن اللفظ بها[٣].

هذا ولا يجوز أن يؤتى بتمييز كم الاستفهامية منفياً فلا يقال: كم لا رجلاً جاءك[٤] وكذا الحال فى الخبرية.

كما أنه لا يجوز حذف تمييز كم الإستفهامية إلا إذا فهم المعنى ودل عليه دليل تقول: كم صمت، كم مالك أى كم يوماً صمت، وكم درهماً مالك نص على ذلك إمام النحاة سيبويه[٥] ابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]،

---

(١) الكتاب ١٦٠/٢، المقرب لابن عصفور ٢١٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢، شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم ص ٧٤٠.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢: ٤٢٠، التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢ شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ٣٨٣/٢: ٣٨٤، حاشية الصبان ٧٩/٤: ٨٠.
(٣) شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم ص ٧٤٠.
(٤) الكتاب ١٦٨/٢، ارتشاف الضرب ٣٨١/١.
(٥) الكتاب ١٥٩/٢: ١٦٠.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٤: ١٢٩.
(٧) المقرب ٣١٣/١.
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢.

وأبو حيان[١].

وقد أجيز هذا الحذف كما أجيز فى مميز العدد.

قال ابن مالك

"ويجوز حذف مميز "كم" كما يجوز حذف مميز العدد فحذف مميز "كم" كقوله تعالى "كم لبثتم"[٢] وحذف مميز العدد كقوله تعالى وعليها تسعة عشر"[٣][٤].

المبحث الثانى: تمييز كم الخبرية

عرفنا فيما سبق أن من أحكام كم الخبرية افتقارها إلى تمييز يزيل إبهامها لكونها تدل على عدد مجهول الجنس والمقدار يكون مجروراً دائماً مفرداً كان أو جمعاً.

فمن الإفراد: قول الشاعر:

كم ليلة قد بتها غير آثم[٥].

ومن الجمع: قول الشاعر

كم ملوك بادملكهم ☆☆☆ ونعيم سُوقةٌ بادوا[٦]

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٧٧/١.
(٢) سورة الكهف من الآية ١٩.
(٣) سورة المدثر من الآية ٣٠.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢.
(٥) هذا صدر بيت من الطويل وتمامه: بناحية الحجلين منعمة القلب.
الشاهد: حيث جاء مميزكم الخبرية مفرداً مجروراً.
(٦) البيت من المديد.

والإفراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ(١).

هذا وقد اختلف النحاه فى جر تمييز كم الخبرية على قولين:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أن تمييز كم الخبرية مجرور بإضافة كم إليه كما فى الشواهد السابقة وعليه النحاة(٢).

القول الثانى: بينما ذهب الكوفيون إلى أنه مجرور بـ "من" مقدرة حذفت وأبقى عملها كما فى قول الشاعر:

رسم دار وقفت فى طلله(٣)

قال الفراء "على اضمار من لأن من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاء اضمارها لدلالة الحال عليه(٤).

وضعف هذا المذهب بأن اضمار حرف الجر وإبقاء عمله إنما يكون فى ضرورة أو شذوذ. ولا ضروره هنا لأن "كم" اسم، والإضافة من احكام الأسماء(٥).

= **اللغة: سوقة.** ما دون الملك فليس المراد من قولهم رجل سوقة أنه من أهل الأسواق كما تظنه العامة بل السوقة عند العرب خلاف الملك المصباح المنير ٤٠٢/١.
الشاهد: حيث جاء مميزكم الخبريه جمعاً مجروراً.
(١) همع الهوامع ٨١/٤.
(٢) اللباب فى علل البناء والاعراب ٣١٦/١، التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢، همع الهوامع ٨١/٤، شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ٣٨٥/٢: ٣٨٦.
(٣) قائله جميل بثينه وتمامه: كدتُ أقضى الحياة من جللة
أنظر ديوانه ص ١٨٧.
(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/٢.
(٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ٣١٦/١.

المبحث الثالث: الفصل بين كم وتمييزها

المطلب الأول
الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها

ذهب النحاة إلى أنه لا يلزم اتصال كم الاستفهامية بمميزها إذ قد يفصل بينهما بفاصل نحو: قولك: كم مالك درهماً ولكنه حينما يكون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً يكون ذلك مستحسناً على السعه.

فالفصل بالظرف نحو: كم عندك غلاماً، وبالمجرور نحو: كم لك جارية وذلك جائز وكثير بخلاف ما كان بمعناها من الأعداد التى حملت عليه كم الاستفهامية، فلا يجوز الفصل بينها وبين مميزها إلا فى ضرورة، وذلك نظراً إلى أنه يلزم اتصاله بمميزه.

قال فى الكتاب:

"وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت عربية جيدة وذلك أن قولك العشرون لك درهماً فيها قبح، ولكنها جازت فى كم جوازاً حسناً، لأنه كأنه صار عوضاً من التمكن فى الكلام، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعله ولا مفعوله ولا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيت رجلاً. وتقول: كم رجلٍ أتانى، ولا تقول أتانى كم رجل. ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً فى الكلام، لأنه لا يقوى قوة الفاعل وليس مثل كم لما ذكرت لك. وقد قال الشاعر[1].

(١) أى العباس بن مرواس مجالس ثعلب ص ٤٩٢.
الشاهد: فصل بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة.

على أننى بعد ما قد مضى *** ثلاثون للهجر حولاً كميلاً[١]

هذا وقد وجه النحاة استحسان الفصل فى كم الاستفهامية دون ما حملت عليه من الأعداد.

قال ابن يعيش إن كم كانت مستحقه للتمكن فى الأصل بحكم الإسمية ثم منعته بما أوجب البناء لها فصار الفصل واستحسان جوازه كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها فى كلامهم[٢].

وقال ابن مالك .. لأن العدد مميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركباً وبالزيادتين فى آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها، فموضع التمييز منه بعيد دون فصل، فلو فصل بشئ لازداد بعداً، فمنع الانفصال إلا فى الضرورة[٣].

وقال السيوطى. أنها لما لزمت الصدر، ونظيرها من الأعداد التى ينصب تمييزها ليس كذلك، بل يقع صدراً وغير صدر، جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضاً من ذلك التصرف الذى سلبته[٤].

---

(١) الكتاب ١٥٨/٢ المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٤٩/٢، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٩/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢.
(٤) همع الهوامع ٨٠/٤.

المطلب الثانى: الفصل بين كم الخبرية وتمييزها.

بينت فيما سبق حكم تمييز كم الخبرية إذا لم يفصل بينها وبين تمييزها بفاصل وأما هنا فأتعرض لحكم تمييزها إذا فصل بينهما بفاصل.

اختلف البصريون والكوفيون فى حكم تمييز كم الخبرية المفصول هل يبقى التمييز مجروراً أم لا وذلك تبعاً لاختلافهم فى سبب الجر.

حيث يرى الكوفيون أن سبب الجر فى تمييز كم الخبرية إنما هو إضمار من فيكون مجروراً بمن مضمرة ولذا أجازوا الفصل بلا قيود فإذا فصل لم يتغير إعراب التمييز.

وذهب البصريون إلى أن سبب الجر فى تمييز كم الخبرية إنما هو الجر بالإضافة ولذا عارضوا الفصل لأن كم بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده وإذا فصل بينهما بطلت الإضافة، لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإنما أجازوا الفصل للضرورة، فإذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها فإنما يكون على خلاف القاعدة ويخضع حكم تمييزها لنوع الفاصل.

وقد حكى ابن الأنبارى هذا الخلاف فعرض رأى كل فريق وأدلته فقال:

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين "كم" فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً نحو: كم عندك رجل، وكم فى الدار غلام؟

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوباً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس.

أما النقل فقد قال الشاعر

كم بجود مقرف نال العلى ☆☆☆ وشريف بخله قد وضعه[1]

فخفض "مقرف" مع الفصل، وقال الآخر:

كم فى بنى بكر بن سعد سيد ☆☆☆ ضخم الدّ سيعة ماجد نفّاع[2]

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد "كم" فى الخبر بتقدير "من" لأنك إذا قلت "كم رجل أكرمت، وكم امرأة أهنت" كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت، وكم من امرأة أهنت؛ بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغى أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: "إنها فى هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه" لأنا نقول: لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، ألا ترى أنك لو قلت "ثلاثون عندك رجلاً فكذلك كان ينبغى أن يقول ها هنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن "كم" هى العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزله عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل

---

(١) قائلة أنس بن زنيم الكنانى.

اللغة: مقرف. هو الذى لا أصالة له من جهه الأب، والقرفه: الهجنه لسان العرب ٥/٣٦٠٠: ٣٦٠١ مادة قرف.

الشاهد: فصل بين كم الخبرية وتمييزها "مقرف" بقوله بجود

(٢) قائلة الفرزدق ولكنه ليس فى ديوانه.

اللغة: الدسيعة: عظيم العطاء قال فى اللسان الدسيعة مائدة الرجل إذا كانت كريمة".

لسان العرب ٢/١٣٧٤ مادة دسع.

الشاهد خفض سيد بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور وهو جائز عند سيبويه للضروره.

بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز فى اختيار الكلام، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما، قال الشاعر:

كم نالنى منهم فضلاً على عدم ☆☆☆ إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل(١)

والتقدير: كم فضل: إلا أنه لما فصل بينهما بنالنى منهم نصب "فضلا" فراراً من الفصل بين الجار والمجرور، وقال الآخر:

تؤم سناناً وكم دونه ☆☆☆ من الأرض محدوباً غارها(٢)

والتقدير: كم محدودب غارها دونه من الأرض، إلا أنه لما فصل بينهما نصب "محدوباً" وإن لم يقصد الاستفهام؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور وإنما عدل إلى النصب لأن "كم" تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير فى

---

(١) قائله القطامى من قصيدة له مطلعها:

إنا محيوك فاسلم إيها الطلل * وإن بليت وان طالت بك الطيلُ**

اللغة: الإقتار الافتقار والعدم

لسان العرب ٣٥٢٥/٥ مادة قتر

احتمل ارتحل لطلب الرزق

لسان العرب ١٠٠٣/٢. مادة حمل

الشاهد: فصل بين "كم" الخبرية ومميزها بالجملة "تالنى" لذا عدل إلى النصب لقبح الفصل بين الجار والمجرور.

الشاهد: خفض سيد بكم مع الفصل بينها بالجار والمجرور وذلك جائز عند سيبويه للضروره.

(٢) قائله زهير بن أبى سلمى المزنى.

اللغة:

محدودبا: ما ارتفع من الأرض ومنه قيل حدب الإنسان حدبا من باب تعب إذا خرج ظهره وارتفع عن الاستواء فالرجل أحدب والمرأة حدباء والجمع حدب.

لسان العرب ٧٩٤/٢: ٧٩٥. المصباح المنير ١٦٩/١.

غارها: الغائر كل مطمئن من الأرض لسان العرب ٣٣١٣/٥ مادة غور.

الشاهد: فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب (محدودبا) بالظرف وهو "دونه" والمجرور وهو "من الأرض".

كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور؛ فإنه ليس له نظير فى كلام العرب، فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه.

وقد رد البصريون على ما استدل به الكوفيون حيث قالوا: أما ما احتجوا به من قوله: كم بجود مقرفٍ نال العلى.

فالكلام عليه من وجهين؛ أحدهما: أن الرواية الصحيحة "مقرفُ" بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهو قوله "نال العلى".

والثانى: أن هذا جاء فى الشعر شاذاً؛ فلا يكون فيه حجة.

وأما قولهم "إن خفض الاسم بعد كم بتقدير من، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه" قلنا: لا نسلم أن جر الاسم بعدكم بتقدير من، بل العامل فيه كم؛ لأنها عندنا بمنزله عدد يضاف إلى ما بعده، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رُبّ؛ فيخفضون بها الاسم الذى بعدها كرُبّ.

والذى يدل على فساد ما ذهبتم إليه ان حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف فى مواضع يسيرة على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض وبدل، كرب بعد الواو والفاء وبل، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف، وإنما هى العاملة بطريق النيابة عن حرف الجر، لا حرف الجر.

وقولهم "إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها؛ قلنا: إنما جاز الفصل بين كم ومميزها جوازا حسنا دون

"ثلاثين" ونحوه لأن كم منعت بعض ما لثلاثين من التصرف؛ فجعل هذا عوضاً مما منعته، ألا ترى أن "ثلاثين" تكون فاعلة لفظاً ومعنى كقولك ذهب ثلاثون، وتقع مفعوله فى رتبتها، كقولك: أعطيت ثلاثين، ولا يكون ذلك فى كم، فلما منعت كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لا يكون لثلاثين؛ ليقع التعادل بينهما، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها فى الشعر، قال الشاعر:

على أننى بعد ما قد مضى ☆☆☆ ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

ففصل بين "ثلاثين" وبين مميزها بالجار والمجرور؛ وإن كان قليلاً لا يقاس عليه[1].

(١) الأنصاف فى مسائل الخلاف ١/٣٠٣: ٣٠٩.

الفصل الرابع

الاتفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية وكم الخبرية

تعرضت فيما سبق لأحكام "كم" بنوعيها الاستفهامية والخبرية فوجدت فيما تعرضت إليه أن هناك من الأحكام ما يتفقان فيه، ومنها ما يختلفان فيه وأريد هنا بيان أوجه الاتفاق والاختلاف.

أولاً: أوجه الاتفاق:

تتفق كم الخبرية مع كم الاستفهامية فيما يأتى:

١ - إنهما كنايتان عن عدد مجهول الجنس والمقدار.

٢ - إنهما مبنيان.

٣ - إن بناءهما يكون على السكون فى محل رفع أو نصب أو جر.

٤ - إنهما يفتقران إلى مميز وذلك لأنهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار.

٥ - إنهما يلزمان الصدر، فلا يعمل فيهما الا المضاف وحرف الجر.

٦ - إن كلاً منهما بسيط غير مركب على الراجح خلافاً للفراء.

٧ - إن كلاً منهما لا يكون تمييزه منفياً على ما نص عليه سيبويه.

٨ - إنه يجوز حذف تمييزهما إذا دل عليه دليل.

٩ - إن لفظهما مفرد مذكر دائماً وإن مدلولهما الذى يصدق عليه معناهما قد يكون غير ذلك فيجوز مراعاة لفظهما أو مدلولهما فى الضمير العائد عليها.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

تختلف كم الخبرية عن كم الاستفهامية فيما يأتى:

١ - إن الخبرية تختص بالزمن الماضى كـ "رُبَّ" من جهة تضمنها الإخبار بكثرة شئ معدود فتقول: كم دينار أنفقت ولا تقول كم دينار سأنفقه من جهة دلالتها على التكثير ومن المعروف أن التقليل والتكثير يكونا فيما عرف حده، وأما ما لم يقع فهو مجهول لا يعرف حده فلا يمكن تكثيره.

أما الاستفهامية فلا تختص بالزمن الماضى لعدم دلالتها على التكثير فى الراجح فيجوز أن تقول كم ديناراً سأنفقه كما تقول كم ديناراً انفقه.

٢ - إن المتكلم بالخبرية لا يستدعى جواباً من مخاطبه، لأنه مخبر أما المتكلم بالاستفهامية فانه يستدعى جواباً من مخاطبه، لأنه مستخبر.

٣ - إن المتكلم بالخبرية محتمل الصدق والكذب، لأنه مخبر والخبر عرضه لأنه يصدقه السامع أو يكذبه فان طابق خبره الواقع يقال له صدقت، وإن لم يطابق خبره الواقع يقال له كذبت.

٤ - إن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقاً أما الاستفهامية فلا تدل على التكثير عند الجمهور خلافاً لبعضهم.

٥ - إن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام. تقول كم عبيد عندك ثلاثون بل أربعون.

أما الاسم المبدل من الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام تقول: كم عبيداً عندك أثلاثون أم أربعون.

٦ - الأصل فى تمييز الخبرية أن يكون مفرداً تقول كم رجل، وقد يكون مجموعاً تقول كم رجال والإفراد أفصح وأكثر فى الاستعمال.

بينما الأصل فى الاستفهامية أن يكون مفرداً نحو: كم كتاباً قرأت إليه ذهب البصريون بينما ذهب الكوفيون إلى جواز جمعه مطلقاً نحو: كم شهوداً لك وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك يريد أصنافاً من الغلمان.

وقد حمل البصريون هذا الجمع على أن يجعل حالاً والتمييز مفرد محذوف.

٧ - إن الأصل فى تمييز الخبرية أن يكون مجروراً بإضافة كم إليه عند الجمهور ما لم يفصل بين كم ومميزها، بينما ذهب الكوفيون إلى جره بمن مضمرة.

والأصل فى الاستفهامية أن يكون منصوباً نحو: كم كتاباً قرأت أو مجروراً بالإضافة أو بمن إن جرت كم.

٨ - إنه لا يجوز الفصل فى الخبرية بينها وبين مميزها إلا فى الضرورة بينما يجوز فى الاستفهامية فى السعه.

الخاتمة

يعلم الله – سبحانه وتعالى – كم أننى أسهرت ليلى، وأتعبت نهارى فى جمع شتات هذا البحث ومتفرقاته، ومن خلال دراستى له، والاشتغال به والطواف فى جنباته يتضح لى ما يلى:

– إن كم بنوعيها – الاستفهامية والخبرية – اسمان بدليل جرهما بالحرف والإضافة، فالأول نحو بكم درهم اشتريت، والثانى نحو غلام كم رجل ملكت.

– وهما أيضاً مبنيان على السكون على حد واحد من الإعراب فيكونان فى محل رفع أو نصب أو جر، على حسب موقعهما من الجملة.

– إن لفظ كم الاستفهامية والخبرية مفرد مذكر دائماً، ومدلولهما قد يكون غير ذلك، فيجوز حينئذ مراعاة لفظهما، ويجوز مراعاة مدلولهما فى الضمير العائد عليهما، إلا أن مراعاة التمييز أوضح، كما أنهما يلزمان الصدر فلا يعمل ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، إن كم الاستفهامية والخبرية يفتقران إلى مميز لكونهما كنايتان عن عدد مجهول الجنس والمقدار، ويجوز حذفه إذا دل عليه دليل.

إلا أنه فى الاستفهامية يكون مفرداً منصوباً غالباً أو مجروراً بالإضافة أو بمن إذا جرت كم بحرف جر ظاهر كما هو المشهور لدى عامة النحاة، وتحتاج إلى جواب.

وفى الخبرية يكون مفرداً مجروراً أو جمعاً مجروراً، ولا تحتاج إلى جواب.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على

سيدنا محمد النبى الأمى العربى المبين

فهرس أهم مصادر البحث

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق وتعليق الدكتور/ مصطفى أحمد النحاس الطبعة الأولى. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م مطبعة المدنى.

أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧هـ تحقيق محمد بهجت البيطار مطبعة الزقى بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م.

الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى المتوفى سنى ٣١٧هـ تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الأنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعد الأنبارى النحوى المتوفى سنة ٥٧٧هـ - نشر المكتبة العصرية صيدا - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى، المصرى المتوفى سنة ٧٦١هـ نشر المكتبة العصرية صيدا بيروت.

الإيضاح بشرح المقتصد لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان.

الإيضاح فى علوم البلاغة المعانى والبيان والبديع للخطيب القزوينى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م دار الفكر العربى.

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغه للدكتور عبد العال الصعيدى. طبع ونشر عالم الكتب بيروت.

التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك فى النحو للشيخ الإمام جمال الدين أبى محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس بن زيد الدين العليمى الحمصى طبع مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢هـ تحقيق محمد على النجار الطبعة الثالثة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م

ديوان جميل بثينة طبع دار صادر بيروت

ديوان الفرزدق طبع دار صادر بيروت

سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى، وحاشية الإمام السندى دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العينى طبع دار إحياء الكتب العلمية (عيسى الحلبى).

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبى عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد طبع دار الجيل - بيروت.

شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائى الجيانى الأندلسى المتوفى سنة ٦٧٢هـ. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوى المختون. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. طبع ونشر هجر.

شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى على بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩هـ تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.

شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى المتوفى سنة ٧٦١هـ.

شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى المتوفى سنة ٦٨٦هـ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

شرح المفصل لابن يعيش موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣هـ طبع ونشر مكتبة المتنبى - القاهرة.

صحيح مسلم لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى تعليق محمد فؤاد عبد الباقى طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محى الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت مطبوع بهامش أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١هـ.

القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى المتوفى سنة ٨١٧هـ الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م مطبعة مصطفى البابى الحلبى.

الكافية فى النحو لجمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوى المالكى المتوفى سنة ٦٤٦هـ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

الكتاب لسيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة طبع دار غريب.

اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ هـ تحقيق غازى مختار طليمات طبع دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان - دار الفكر دمشق - سورية - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على جمال الدين بن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ تحقيق الأساتذة عبد الله على الكبير - محمد أحمد حسب الله - هاشم محمد الشاذلى طبع دار المعارف.

مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحى بن ثعلب شرح وتحقيق/ عبد السلام محمد هارون الطبعة الثالثة دار المعارف.

المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى أحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠هـ الطبعة الخامسة - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٢.

المفصل فى صنعه الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢هـ.

المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان.

المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩هـ وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامى.

المقرب لعلى بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩هـ تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبورى الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

النحو الوافى مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجدده.

تأليف: عباس حسن الطبعة العاشرة دار المعارف.

همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.